

Résumé

Il ya beaucoup de variable, dirige la politique extérieure et joue un grand rôle dans ces contrôle, elle ce divise en variable intérieure et extérieure.

Les premier sont en relation avec l'environnement intérieure qui est la bonne ou la mauvaise condition géographique . La valeur des richesses, les possibilités économique et la force militaire.

Les variable extérieure sont les relation internationaux et les agissement des différents états. ce comportement des états dite la politique extérieur de chaque état.

المقدمة

تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات وذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي، فقد تتوجه الدولة بسياستها إقليميا أو دوليا، وذلك وفقا لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلائم مع إستراتيجيتها ومصحتها القومية، وقد تتوجه توجهها داخلي أو لا تدخلي لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصالحها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها.

المتغيرات الداخلية والخارجية

المؤثرة على سياسة تركيا

الخارجية.

الاستاذة أرجيلوس نسرين

أستاذ مساعد قسم أ

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

الملخص

هناك عدة متغيرات تحكم السياسة الخارجية وتلعب دور كبير في توجيهها وتنقسم هذه المتغيرات إلى داخلية وخارجية، ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية والمتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه، حجم الموارد المتاحة والإمكانيات الإقتصادية، القوة العسكرية ، أما الخارجية فهي متعلقة بالبيئة الخارجية أي بالنسق الدولي وتفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه، ونمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما وذلك حسب أهدافها.

والتقدم التكنولوجي لكنه لم يؤدي إلى زوال أهمية العنصر الجغرافي، إذن الموقع الجغرافي له تأثير كبير على السياسة الخارجية لأية دولة. ويمكن تبين أهمية الموقع الذي تتمتع به تركيا من خلال ناحيتين أساسيتين هما:

1- الناحية الاقتصادية، إذ لتركيا دور كبير في حماية طرق التجارة الدولية بين اسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وفي بناء وضع أسس لتسهيلات إقتصادية إقليمية وتوسيعها كما هو الحال مع عملية تحويل منظمة المؤتمر الإسلامي من منظمة سياسية إلى منظمة إقتصادية تدور حول التعاون الإقتصادي الإنمائي، خاصة وأنها تعد بنظر الحلف النموذج الغربي للتطور الرأسمالي القائم على احتكار السوق في منطقة الشرق الأوسط.

2- الناحية العسكرية، كما أن موقع تركيا الجغرافي يجعل الأخيرة تفيد حلف شمال الأطلسي (NATO) في أية تدريبات أو مناورات عسكرية يقوم بها مع دول هذه المناطق تحت مظلة إتفاقيات الشراكة، خاصة وأنها تمتلك خبرات عسكرية متطورة نتيجة إرتباطها الطويل بالحلف المذكور². وقد حرص صانع القرار التركي في هذا الإطار على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فضلا عن أن صانع السياسة الخارجية يخشى أن يتحول هذا الموقع إلى أداة تأثير في يد إحدى الدول على إنفراد بأي شكل من الأشكال³.

الفرع الثاني: التاريخ:

المبحث الأول: البيئة الداخلية وأثرها في السياسة الخارجية التركية
نقصد بالبيئة الداخلية التركية جميع المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية، النابعة أصلا من مصادر وعوامل داخلية فتدفع بصانع القرار السياسي إلى العمل بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الإتجاه أو ذاك. يمكن تبين أبرزها في حالة تركيا بما يلي:

المطلب الأول: العناصر المادية البشرية
العناصر المادية والبشرية نعني بها المعطيات الثابتة للدولة. حيث فرضت الجغرافيا والتاريخ والإقتصاد على تركيا أن تعيش حالة من العلاقات الدولية ربما تعتبر فريدة من نوعها في العالم.

الفرع الأول: الجغرافية:

تعد الجغرافية بشكل عام في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وهيمن أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتا، وأهمية في نفس الوقت. ويقول "نابليون بونابرت" في هذا الصدد: "إن الوضع الجغرافي هو الذي يملئ السياسة"¹ كما أكد "موسيليني" على العامل الجغرافي، في خطاب له عام 1924، جاء فيه: "ماكانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والإقتصادية". يتضح مما تقدم أن الجغرافية كانت ولا زالت لها دور كبير بالنسبة لدور الدولة ومكانتها أيضا، فضلا عن علاقاتها الإقليمية والدولية، على الرغم من التطور

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

حيث يتمركز حوالي نصف سكان تركيا في المناطق الساحلية ، أما المناطق الداخلية فهي بشكل عام قليلة الكثافة السكانية⁶. إذن تؤثر نسبة السكان من ناحيتين على صانع القرار الخارجي يتمثل أولاً بوجود هذه النسبة الكبيرة من السكان لا يمكن إغفالها في الوقت الحاضر، وخصوصاً في ظل وجود التطور والتقدم التكنولوجي والمعرفي وهيمنة نظم المواصلات والإتصالات بالغة السرعة في الوقت الذي يضطر فيه هؤلاء إلى السعي من أجل تأمين وتحقيق إحتياجاتهم الخاصة أي السكان والعمل على تعزيز رفاهيتهم والمحافظة على أمنهم كأبرز الأهداف للسياسة الخارجية التركية.

الفرع الرابع: الإقتصاد

هناك علاقة وثيقة بين موارد الثروة الإقتصادية ببلد ما وكيان الوحدة السياسية ومدى إرتباطه وتأثيره بمستقبل القوة السياسية للدولة⁷. على الرغم من أن القوة السياسية لا تقاس بحجم الموارد الطبيعية الموجودة داخل مساحتها وإنما تكون مرتبطة مع قدرة القوة الفعلية البشرية المتمثلة بالكفاءة العلمية والفنية المستغلة. وقد مر الإقتصاد التركي بعملية تحول كبير بعد عام 2002 حيث عمدت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تغيير العددي من الإفتراضات والمبادئ الأساسية التي إعتد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الإقتصاد التركي، منها على سبيل المثال تركيا تعمل بنظام الصرف

يقصد بالعامل التاريخي كل ما تركه التجارب التاريخية والقيم والتقاليد الإجتماعية لمجتمع من المجتمعات من تأثيرات مختلفة في نوعية سلوك أعضائه وكذلك في علاقاتهم المتبادلة. ومن هنا فإن إعادة إستقراء الماضي التاريخي لتركيا كان قد وجد له في علاقات تركية بدول الشرق الأوسط إتخذ له مسارا ديناميا قلما نجد له مثيلا في الدبلوماسية الحديثة، وهذا يرجع إلى التأثير الثقافي والسياسي، بالخلفية التاريخية التي أثرت ومازالت في علاقات الطرفين⁴. وهو ما دفع بوزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو" إلى تعبير عن ذلك بإرجاعه إلى كون الشعوب المجاورة لا زالت تنظر إلى تركيا، بوصفها وريثة للتراكم الذي خلقته الدولة العثمانية، وبتعبير آخر، إضطرت تركيا إلى تحمل مسؤوليات الدولة العثمانية بعد تصنيفها⁵.

إذن يبقى للتاريخ تأثيره الكبير على السياسة الخارجية التركية بالرغم من مرور الزمن سلبا وإيجابا.

الفرع الثالث: السكان

إن التركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكونة من عدد من الأعراق، ومع ذلك فالدولة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية. وهو ما لايلقي القبول، على أية حال، من قبل كل الأقليات وخاصة الأكراد. و يختلف توزيع الكثافة السكانية حسب إقليم واخر ومحافظة وأخرى ، نتيجة عوامل طبيعية وإقتصادية

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

وإمكانيات الدولة وقدراتها والأهداف التي تحدد حركاتها الخارجية ، وعليه فإن المؤسسات الرسمية التي تسهم في صناعة القرار السياسي الخارجي في تركيا تنقسم إلى الآتي :

أولاً: السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية بموجب دستور عام 1982 من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان)، وتقع على عاتقه مهمة ممارسة السلطة التشريعية في تركيا. بموجب هذا الدستور، فإنه يتكون من 400 عضواً يتم إنتخابهم بالإقتراع العام من قبل الشعب، وقد تم زيادة عدد أعضائه مرتين، المرة الأولى كانت في عام 1987، إذ تم رفع عدد أعضائه إلى 450 عضواً⁸. وفي الوقت الحاضر، يتكون من 550 نائباً منتخبا حسب التعديل الدستوري عام 1995.⁹ أما فيما يتعلق بالمدة النيابية للمجلس الوطني التركي الكبير فقد تم تحديدها في المادة (77) من الدستور والتي أقرت بأن الإنتخابات التشريعية العامة تجري كل خمس السنوات، إلا أن تم تقليصها إلى (4) سنوات بموجب التعديلات الدستورية التي أقرت في 31 ماي 2007¹⁰، ويحق للمجلس الوطني التركي الكبير إتخاذ القرار بعقد إنتخابات جديدة قبل نهاية هذه المدة.

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية فهذه الإختصاصات يمكن حصرها بالتصديق على الإتفاقيات التي تعقد مع الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية باسم الجمهورية التركية

الثابت والإنتقال للأخذ بنظام صرف مرن. ويثور الان عن تأثير الاقتصاد المتنامي لتركيا على سياستها الخارجية لا شك أن الإقتصاد المتنامي في الحالة التركية بحاجة إلى أسواق، وبلدان الشرق الأوسط توفر مثل هذا لمطلب ومصادر أولية وطاقة وتمويل التي تعبر المنطقة غنية برؤس الأموال وأهم من كل ذلك الدولارات النفطية (بترو دولار)

المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية

وغير الرسمية

لا تكتمل عملية الإلمام بالبيئة الداخلية وتأثيراتها في السياسة إلا من خلال إلقاء الضوء على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ويأتي في المقدمة منها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح وغيرها.

الفرع الأول : المؤسسات الرسمية

ودورها في السياسة الخارجية

إن المؤسسات الرسمية لها تأثير فعال في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي لأي دولة إذ تعمل هذه المؤسسات والأجهزة على معالجة ما يرد إليها من معلومات صادرة عن تفاعل الوحدات الدولية وتحليل هذه المعلومات للتوصل إلى الرد عليها عبر أفعال وسلوكيات تحدد سلوك الدولة الخارجي والأجهزة تعرف بهيكل صنع السياسة الخارجية التي تختلف أدوارها من دولة إلى أخرى وذلك بحسب نوعية النظام السياسي

وبالأخص في حرب الخليج الثانية بأبعاده المعروفة (السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتي انجريك وباطمان في العمليات العسكرية ضد العراق والإلتزام بال حظر المفروض ضد الأخير) ، وموقف الرئيس التركي الأسبق (سليمان ديميريل) في خطاب له في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ، والذي ألقاه في مدينة الأسكندرونة عام 1998 حذر من مطالبة سوريا بلواء الأسكندرونة وحرص على أن يقرب تحذيره بوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني بقوله : " ليست لدينا أطماع في أراضي الآخرين ، ومن يطمع بأراضيها سيصطدم بالحائط ، وقد ندم من حاول بالماضي استخدام القوة ضد تركيا " وكذلك عندما طرح الرئيس ديميريل مفهومه لمبدأ السيادة التركية على المياه وهو " أن لتركيا حقوقاً سيادية في السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات ، ولا مجال للمساومة أو للمفاوضة بشأنهما مع سوريا والعراق " وغيرها من الأمثلة .

وعلى الرغم مما يبدو من محدودية صلاحيات رئيس الجمهورية دستوريا في مجال السياسة الخارجية ، والتي تتلخص بالموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى ، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى بلاده ، والتصديق على الإتفاقات الدولية ، إلا أن رؤساء الجمهورية قد أسهموا في عملية إتخاذ القرار ، بالتعاون مع مجلس الوزراء ، وزعماء الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة التركية

وإعلان حالة الحرب في الحالات التي تعدها القوانين الدولية المشروعة ، وكذلك إرسال القوات المسلحة التركية إلى البلاد الأجنبية والقرار بالسماح أو عدم السماح لقوات مسلحة أجنبية بالدخول أو الإقامة داخل الحدود التركية¹¹ . ومن الأمثلة على ذلك : رفض المجلس بالسماح للقوات الأمريكية قبل الحرب بالدخول على العراق عام 2003 باستخدام الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية على العراق لأن ذلك يعد من صميم اختصاصاته .

ثانيا: السلطة التنفيذية

تتكون هذه السلطة حسب دستور 1982 من كل من .

رئيس الجمهورية :

يعد رئيس الجمهورية في تركيا رئيس الدولة الأعلى ، ويمثل بصفته هذه الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة¹² .

أما بالنسبة لعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية ، فإن رئيس الجمهورية يعتمد غالبا على هيئة إستشارية تتألف من رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، والقادة العسكريين ، وزعماء الأحزاب السياسية ذات النفوذ¹³ .

وهناك عة مواقف توضح دور رئيس الجمهورية في صياغة القرار السياسي الخارجي التركي تجاه دول المنطقة العربية منها : للرئيس أوزال (1983-1993) الذي كان له الأثر الأكبر في صياغة القرار السياسي الخارجي التركي

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

أما فيما يخص الإجتماعات الطارئة فهي تقع ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يدعو إليها متى رأى الأمر يتطلب ذلك.

4- المؤسسة العسكرية: لقد كانت المؤسسة العسكرية التركية، بمثابة فاعل رئيسي في القرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي ويمتد ذلك ليشمل السياسة الخارجية، وهو ما أكده النظام الداخلي لهذه المؤسسة الذي يمنح العسكر مشروعية التدخل العسكري في حال تعرض الجمهورية والكمالية للخطر¹⁷. فللجيش دور رئيسي في الحياة السياسية للبلاد، ويتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية والخارجية إلى حد إعتبره القيم على الجمهورية والناظم لها والضامن لمستقبلها¹⁸. ويؤكد ذلك، الضغط الذي مارسته المؤسسة العسكرية من أجل فرض موقفها المعارض لإقحام تركيا بدور مباشر في أزمة الخليج الثاني سواء في المشاركة أم في إرسال القوات البرية والبحرية ضمن قوات التحالف الدولي المناهض آنذاك للعراق، بدعوى خدمة المصالح التركية، لذلك وبسبب تلك الضغوط إستطاعت المؤسسة العسكرية في نهاية المطاف إقناع الحكومة بعدم إرسال هذه القوات إلى منطقة الخليج¹⁹. وأكثر من ذلك، إن مجال الذي تحتله المؤسسة العسكرية داخل الدولة التركية نابعة من وجود شكل من أشكال مستقل في تأدية أعماله، وإعطاء قراراته في غالبية النواحي والمواقف. وتدخلاتها العديدة في الحياة

، وقد إختلفت درجة إسهامهم تبعاً للمكونات الشخصية الكاريزمية للرئيس ، ومدى علاقته (الفعالية) بحزبه السابق وغيرها مجلس الوزراء

يعد مجلس الوزراء من أهم المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الداخلية والخارجية التركية على حد سواء كما يعتبر مركز السلطة التنفيذية ، وذلك بسبب أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني¹⁴. ويتكون كما أشارت المادة 109 من دستور 1982 من: رئيس الوزراء : الذي يقوم رئيس الجمهورية بتعيينه من بين النواب (رئيس الحزب الحائز على أغلبية برلمانية في الإنتخابات التشريعية)¹⁵.

3- مجلس الأمن القومي: يعد مجلس الأمن القومي بموجب دستور عام 1982 هيئة تمتلك سلطة تشريعية وتنفيذية ذات نفوذ كبير في الحياة السياسية. يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، ورئيس هيئة الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الجيش البرية والبحرية والجوية، والقائد العام لقوات حرس الحدود(الجندرية أو الشرطة العسكرية)¹⁶. ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالامن القومي للدولة، ويقدم توصياته بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء والذي يتعين عليه الإهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي. كما يعقد مجلس الأمن القومي جلساته الإعتيادية مرة كل شهر،

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

العقيدة السياسية للدولة. كما ترتبط بطريقة أو بأخرى بالسياسة الخارجية بعلاقة التأثير المتبادل، لكون هذه الأحزاب إحدى وسائل تكوين الرأي العام المؤثر في عملية صنع القرار من جانب آخر²¹.

ثانياً: جماعات الضغط: تختلف مصالح جماعات الضغط باختلاف الأهداف والأشكال المتمثلة بوجود هذه النوعين من الجماعات الضغط في تركيا، ولها دورها في التأثير في حركة وصنع السياسة الخارجية، ومن أهم هذه الجماعات كالآتي:

النقابات العمالية منها إتحاد النقابات العمالية التركية (TURK-IS)، وإتحاد النقابات التقدمية (DISK)، وكذلك الإتحاد النقابي لحق العمل (HAK-IS). ثانياً: جماعات رجال الأعمال وهم إتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB)، وجمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك (TUSIAD)، وكذلك جمعية رجال الأعمال الشبان (GID)، وأيضاً جمعية رجال الأعمال المستقلين (MUSIAD). ثالثاً: النقابات المهنية تشمل نقابة المحامين الأتراك (TBB)، ونقابة الأطباء الأتراك (TTB)، ومجلس الصحافة (BK)، وأخيراً نقابات وجمعيات الصحفيين.

لقد قامت هذه الجماعات المذكورة بالتأثير في اتجاهات حركة صنع القرار بحكم إرتباطها مع مراكز إتخاذ القرارات مثلًا تبلور حالة من التوافق والإنسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة مع الإستراتيجيات الصغرى

السياسية التركية، عن طريق الإنقلابات العسكرية العديدة التي شهدتها تركيا. وترتبط فاعلية وقوة وتأثير المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الخارجية التركية بعاملين أساسيين ، الأول : مستوى الإستقرار الأمني في تركيا ، فكلما إستمرت المشكلات الأمنية المتصلة بالقضايا التي تهدد الأمن التركي بقدر ما سيستمر حضور الجيش في القرار السياسي التركي لأنها تعد الضامن والحامي لوحدة الأراضي التركية ، أما العامل الآخر فهو مدى تقدم وتيرة الإصلاح في تركيا على وفق الإصلاحات في الداخل ، وبمدى إبعاد الجيش عن صناعة القرار.

الفرع الثاني: أهم المؤسسات غير الرسمية وأثرها على السياسة الخارجية التركية

بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الرسمية في عملية إتخاذ القرار، فإن المؤسسات غير الرسمية لها تأثير أيضاً على هذه القرارات، وأهمها كالآتي:

أولاً: الأحزاب السياسية: لعبت الأحزاب التركية دوراً مؤثراً في المجتمع التركي إنسجاماً مع ظروف وأسباب تأسيسها وأفكارها وتطلعاتها، فالبعض منها إتجهت صوب أوروبا والأخر يميل إلى الإتجاه الآسيوي والإسلامي وبعضها ظل متمسكاً بمبادئ أتاتورك والمنهج العلمي²⁰. لذلك أدت دوراً كبيراً في العملية السياسية، وإن كان في معظم الأحيان يفرض عليها إتباع سياسات معينة تتماشى مع

مشتركا أعظم يعبر عنه بمبادئ وأفكار عامة أكثر مما يعبر عنه بخطة إستراتيجية محددة كتلك التي في السياسات العسكرية في احتمالات عملية لمواجهة الظروف، وبطبيعة الحال، لها تأثير فعال على صنع القرارات في السياسة الخارجية²⁴. وهذا يعني أن الرأي العام يرتبط إرتباطا وثيقا بمؤسسات الدولة وشكل السلطة ومواقفها وأنواعها، وبالتالي لها دور كبير في الحياة السياسية، أما بالنسبة لأهمية الرأي العام في تركيا بالرغم من تأثير المشاكل الموجودة داخليا، لكنها لم تؤدي إلى إنهاء دورها حيث مكنت الشعب من تبديل وتغير الحكومات عن طريق صناديق الإقتراع، كما تمكنت من تأثير نوعا ما في موضوع رفض مشاركة تركيا في الحرب على العراق وحتى استخدام أراضها.

المبحث الثاني: تأثيرات البيئة الخارجية

على سياسة تركيا الخارجية

تعد البيئة الخارجية أحد أهم مصادر التأثير في السياسة الخارجية، بحيث تنوع هذه التأثيرات ومصادرها في عدة نواحي.

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي

أقامت تركيا علاقات متينة مع مختلف المؤسسات في المجموعة الأوروبية، وكان هدفها الأساس أن تكون عضوا في السوق الأوروبية المشتركة، لكي يفتح المجال أمامها من أجل نيل عضوية الإتحاد الأوروبي²⁵. ومع كل ذلك، فهنالك دوافع عديدة لتركيا حيال الإتحاد الأوروبي، أهمها كالتالي:

للشركات والمؤسسات. فبموازاة تبني الدولة سياسات انفتاحية على إفريقيا، قام إتحاد رجال الأعمال الأتراك (Tuskon)، بعقد قمة لرجال الأعمال هي (Musiad) بتنظيم إجتماع ضخم لرجال الأعمال في الخليج، ويظهر تأثيرهم من خلال تأييد الحزب الحاكم أو من خلال تأييد الأحزاب المعارضة لهم، كما يسيطر بعضهم الآخر على مراكز ووسائل الإعلام، عن طريق إستغلال الظروف السياسية²².

ثالثا: وسائل الإعلام: لوسائل الإعلام أثر

فاعل في توجيه الحياة السياسية التركية الداخلية والخارجية، نتيجة لمباشرته بدور مهم في تشكيل الرأي العام التركي²³. وهذا يعني أن الإعلام يؤثر في السياسة ويتأثر بها في الوقت نفسه، حتى باتت العلاقة بين السياسة ووسائل الإعلام علاقة ترابطية وثيقة لا يمكن فصل الواحد منهم عن الآخر أو القيام بوظائفه دون الآخر، فالأنظمة السياسية على إختلافها تحتاج إلى أنظمة إتصال من أجل تأكيد شرعيتها من خلال كسب قبول الرأي العام، مما يمكنها من مواجهة المشاكل والأزمات داخليا وخارجيا، كما يشكل الإعلام حلقة الوصل بين الرأي العام وصانعي القرارات السياسية، من خلال توجيهه الرأي العام وزيادة اهتمامه بالسلطة السياسية بشكل عام أو مخرجاتها بشكل خاص.

رابعا: الرأي العام: تستهدف أية حكومة تعبئة أكبر قطاع ممكن من الرأي العام لتأييد سياسة معينة وبرنامج معين، وتنشد قاسما

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

عن التعاون المشترك بين الإتحاد الأوروبي وتركيا في مجال السياسة الخارجية. ذلك أن الإتحاد الأوروبي أصبح بالفعل بمثابة المرشد في قضايا التغيير داخل تركيا، ومن الممكن أن يصبحوا سويا (الاتحاد الأوروبي وتركيا) مرشدا للاخريين في المنطقة كلها²⁷.

ثالثا: الدوافع الاقتصادية : حاولت تركيا تعزيز بنيتها الاقتصادية في إطار التكامل مع الإتحاد الأوروبي محاولة الاستفادة من التطور والتقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي لدى دول الأوروبية. بحيث يظهر أنها أدت إلى ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين تركيا ودول الإتحاد الأوروبي، إرتفعت نسبة الصادرات التركية إلى 46993 مليون دولار عام 2009 بينما كانت 20415 مليونا في عام 2002، كذلك وصلت الواردات التركية إلى 74802 مليون دولار عام 2008 بينما في عام 2002 كانت الواردات 25689 مليون دولار²⁸. وبلغت نسبة الصادرات التركية إلى الإتحاد الأوروبي حوالي 51.6% من مجمل صادراتها²⁹. إذ أن 55% من الصادرات التركية تتجه إلى دول الإتحاد، و40% من وارداتها تأتي منها، رغم إنخفاض حصة دول الإتحاد الأوروبي من نحو 52% عام 2001 إلى 42% عام 2008م مع ذلك ، ما تزال تستحوذ على 60% من إجمالي التجارة التركية³⁰.

رابعا: الدافع الأمني: لقد سعت تركيا جاهدة لجعل نفسها جزءا من البنى الأمنية الأوروبية، وذلك من أجل الوصول إلى بوابات

أولا: دوافع السياسة الداخلية: تتمثل في رغبة غالبية التيارات والقوى السياسية التركية في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، بالرغم من إختلاف التوجهات السياسية بينهم، يتفقون على ضرورة إستمرار جهودهم المؤدية إلى تحقيق الإنضمام الكامل لتركيا. وقد أشار رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان" في 11 جوان 2005 بقوله " من خلال استطلاعات الرأي التي أجريناها، إكتشفت أن لدى غالبية شعبي رغبة عارمة في الإنضمام إلى أوروبا، وكانت النسبة في حدود 70 بالمئة، وما خلصت إليه في النتيجة هو أنني إكتشفت رغبة لدى شعبي في رفع مستوى حياته المعيشية في مجالات التعبير الحر عن الرأي والحريات العامة، وتحسين الوضع الاقتصادي والإندماج مع شعوب العالم، والتلاقي بين الحضارات²⁶.

ثانيا: دوافع السياسة الخارجية: أنها أحد أهم الدوافع وراء إندفاع تركيا نحو أوروبا ، من أجل أن تبقى في موقع قوة يفوق مستويات القوة التي تتمتع بها اليونان، وأن تبقى قاعدة متقدمة للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تحصل على تأييد ودعم الإتحاد الأوروبي في سيستها في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة اسيا الوسطى، فهي ترى أن هذه المناطق تشكل مصلحة حيوية لها وللإتحاد الأوروبي. ويؤكد "أوغلو" ذلك قائلا: "إن قدرات أنقرة في التأثير الإيجابي على الأوضاع في الشرق الأوسط من أهم المزايا التي قد تنتج

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

الإرهاب"، حيث قامت تركيا بتسهيل إستخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001، وإستفادت الولايات المتحدة الأمريكية معنويا ورمزيا من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها³³. ذلك يعني أن المصلحة المشتركة بين الطرفين هي أساس التعاون والارتباط بينهما، و إزاء ذلك، ستظل تركيا أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

وعلى أثر ذلك، عندما زار الرئيس الأمريكي "أوباما" تركيا في أبريل 2009 أبدى إهتمامه ببناء مشاركة إستراتيجية مع تركيا، وأيد الدور التركي في الصراع العربي-الإسرائيلي ، وفي العالم الإسلامي³⁴. وقد شجعته واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة، يمكن إجمال أبرزها فيما يلي: أولا خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين.ثانيا: محاولة الإستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في المنطقة بعد غزو العراق. ثالثا: الإستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال إستخدام القضية الكوردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدي حتما إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق، فضلا عن حصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية

الإتحاد الأوروبي من جهة، ومن أجل الحفاظ على إستقرارها من مشاكلها الداخلية ومن المشاكل الاتية من الجوار من ناحية الأخرى، حيث عملت وسعت تركيا الإنضمام إلى كل ما هو أوروبي من منظمات وإتحادات، ومن ضمنها الإتحاد الأوروبي يعتبر أهم المؤسسات الأوروبية التي تهدف إلى تعزيز الأمن والإستقرار في أوروبا³¹. وكذلك هناك دوافع أخرى للسياسة التركية، كالحصول على الدعم والإستفادة في المجال التعليم والتكنولوجيا، واستيعاب المكتسبات العلمية والتقنية والتكنولوجية للحضارة الأوروبية، وكذلك تحاول عن طريق توجيهها حيال أوروبا أن تقلل إتمادها على الولايات المتحدة وخصوص بعد تأزم العلاقات بينهما نتيجة الأزمة القبرصية (1974) التي نهت النخبة الحاكمة في تركيا إلى ضرورة تعدد البدائل والخيارات في سياستها وعلاقاتها الخارجية.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة

الأمريكية

أعطت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لتركيا ليس فقط بسبب البعد الجيوستراتيجي لها ، والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية ، بل أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها لهؤلاء باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الإعتماد عليه³². وقد زادت أهمية تركيا في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان إدارة "بوش الابن" ، "بالحرب على

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

عمل مشتركة تزيد من قدرتها على التحرك بحرية كبرى في عالم جديد يتشكل لذا فان الطرفين متفقان على³⁶:

- دعم أكبر للدولة الوطنية ولارادة الشعوب.
- وضع حد للقوة غير المنضبطة وغير المراقبة دوليا.
- طرح سياسات متعددة، وتصورات متعددة لمصالح قومية، وأمن قوميين دون فرضها على الاخرين.

إن الفترة الممتدة ما بين عامي 2003-2008م شهدت أكبر تقارب بين البلدين، وليس من الخطأ توصيف هذه المرحلة، من العلاقة بين البلدين بأنها (فترة ذهبية)، ونقطة التحول في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل مثلت عاملا مهما في تسريع تطوير العلاقات بين تركيا وروسيا الاتحادية. ان الزيارة التي قام بهان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى تركيا عام 2004م توضح المدى، الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين، حيث تم توقيع على بيان مشترك بين البلدين، ثم على إثر ذلك، قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة موسكو عام 2005، وكان من نتيجة هذه الزيارات، "تحسن العلاقات الروسية التركية، والأثر الإيجابي الذي مكن أنقرة، من تطوير علاقاتها مع دول منطقة القوقاز واسيا الوسطى، دون الدخول في أجواء من التنافس والصراع³⁷. ثم تكررت زيارات رسمية، حيث زار

في الصميم. رابعا: الإستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق إختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.وأخيرا، الإستفادة من إحتتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقا³⁵.

يمكن التوصل من كل ذلك إلى حقيقة أصبحت واضحة وظاهرة، وهي حاجة واشنطن إلى تركيا في دعمها لها كي تؤمن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، كما أن تركيا ما زالت بحاجة إلى أمريكا، وفي العديد من النواحي سواء ما تعلق منها بمشاكلها الداخلية وخاصة الإقتصادية منها وكذلك القضية الكوردية، إضافة إلى دعمها لها بالنسبة لمسألة عضويتها في الإتحاد الأوروبي.وفي نفس الوقت قامت أمريكا بتأمين حليف اخر لها وهو الأكراد، الذي يستخدمهم كورقة ضغط على تركيا.

المطلب الثالث: روسيا

إن ما نشهده الان من عودة روسيا الإتحادية إلى التصرف كدولة عظمى لها مصالح ولها أمن قومي ترفض الهيمنة الأمريكية على حدودها، من خلال نصب مشروع الدرع الصاروخي في بولندا أو ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، أو بناء قواعد عسكرية في اسيا الوسطى تحت ذريعة الحرب في أفغانستان. أما تركيا فإنها بعد عام 2002 تحاول كدولة وطنية إيجاد اليات

الأوسط واسيا الوسطى، وعلى الرغم من هذا التنافس التاريخي الذي ميز أكبر دولتين في المنطقة، أظهرت تركيا أنها لا تريد أن تكون خصما لإيران أو عدوا، بل صديقا وشريكا وجارا جيدا³⁹. فمن الزاوية التركية لم يكن لسياسة تعدد البعد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا، بحيث أن من يسعى إلى إضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه. وفي هذا المجال كانت زيارة رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" إلى طهران في أكتوبر 2009 خطوة مهمة في إرساء أوسع توافق سياسي وأكبر تعاون إقتصادي بين البلدين⁴⁰. إذ يمكننا القول، بأنها أرست "تعاوننا إستراتيجيا" بين بلدين مختلفين، في التركيبة المذهبية الدينية والثقافية والتاريخية، لكنهما يصران على استمرار التعاون القائم بينهما وتحديد مواقفهما من أحداث المنطقة لذا كان مواقفهما شبه متطابق بشأن إدانة الممارسات الإسرائيلية، فضلا عن إبرام العديد من الإتفاقيات مع إيران في مجال النفط والغاز الطبيعي، والكهرباء وخطوط النقل والإستثمار. وعلى الرغم من القلق التركي من المشروع النووي الإيراني الذي يشكل تهديدا للإستقرار في الشرق الأوسط، فانها تعاملت مع هذا الملف بهدوء وتوازن، وقد دأبت الحكومة التركية على القول بإستمرار بأنه من حق كل دولة إمتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الأهداف السلمية وفي كلمة رئيس الوزراء

رئيس وزراء تركيا "أردوغان" روسيا عام 2008، ثم عاد "بوتين" إلى زيارة تركيا عام 2009 م وأخيرا إلى زيارة الرئيس الروسي "ديمتري مدفييف"، عام 2010م، وقد توجت بإنشاء مجلس أعلى للتعاون بين الدولتين، يرمي إلى تطوير إستراتيجية تعزيز العلاقات الروسية-التركية، على كافة المجالات، فضلا عن التعاون لضمان السلام الدولي والإستقرار والأمن. حيث أكد الرئيس الروسي، أثناء زيارته، على "طموح تطور العلاقات بين البلدين، لتصبح إستراتيجية متعددة الأبعاد، لأن روسيا ترى تركيا جارا يمكن الإعتماد عليه"³⁸ وقد تم التوقيع على 17 إتفاقية، ومن المؤمل أن يزيد التبادل التجاري بين البلدين، إلى 100 مليار دولار، خلال الأعوام الخمسة القادمة. فضلا عن إلغاء تأشيرات السفر بينهما، وبناء محطة (كهردرية) في تركيا. وتأمل تركيا أن تغطي روسيا 70% من إحتياجاتها من النفط والغاز من روسيا.

تشير هذه المشاريع إلى تنشيط مجالات التعاون الواسع في المستقبل. إنطلاقا من الإلتزام بسياسة خارجية "متعددة الأبعاد، تهدف تركيا مع فاعلين عالميين، إلى أن تكون إستراتيجيتها ، تكاملية لاتنافسية". وأن علاقاتها مع روسيا الإتحادية يجب أن تكون علاقات الجوار الجيد.

المطلب الرابع: إيران

إتسمت العلاقات الإيرانية- التركية، بطابع المنافسة والتعاون في منطقة الشرق

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

وايران⁴². كما أن الفراغ العربي جعل الدور التركي يتقدم ويبدو أكبر من حجمه الطبيعي يعد التغيرات التي حصلت في تونس ومصر وقد تتبعها دول أخرى مرشحة للتغير مثل ليبيا واليمن وسوريا. حيث كان موقف تركيا منها قد إتسم بحالة من الغموض، نتيجة الموقف المتأرجح بين المبادئ والمصالح، ولاسيما من خلال موقفه حيال أحداث ليبيا بين حكومة العقيد "معمر القذافي" وقوات المجلس الإنتقالي، وهكذا الحال إتجاه أحداث سوريا، بين تجسيد الأسس والمبادئ التي تعتمدها تركيا في إستراتيجيتها في الشرق الأوسط، وبين الإندفاع لمنع وصول تأثيرها إلى داخل تركيا، لذا كان الموقف المبدئي لتركيا، من هذه الأحداث باعتبارها مرحلة تحول تاريخية، فيجب التعامل معها وفق المبادئ التي حددها "داوود أوغلو" في إطار إستخدام الأساليب في التعامل بين الأنظمة السياسية والشعب وأهمها⁴³:

- الثقة بالجمهير، التي هي بحاجة للإحترام والكرامة.
- إن التغير أصبح ضرورة، وليس إختيارا.
- يجب أن يكون التغير سلميا، فالجميع بحاجة إلى الأمن والحرية في المنطقة، وعلى الجميع التصرف بحكمة، دون إستخدام العنف والحروب الأهلية بين الإخوة.

التركي " رجب طيب أردوغان" مخاطبا الغرب قائلا " إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعل ذلك وحيث يؤكد المسؤولون في إيران" نحن لا نريد إنتاج الأسلحة النووية ما نريده هو فقط الحصول على التكنولوجيا التي تمكنا من إنتاج الطاقة⁴¹.

إن هذه العلاقات المتنامية بين تركيا وايران تثير مخاوف بعض من دول الإتحاد الأوروبي ومن الممكن أن تستخدم كذريعة في رفض إنضمامها للإتحاد، فيما يراها البعض الاخر من الدول الأوروبية، من أن تحسين العلاقة بين أنقرة وطهران يمكن أن يدعم سياسة الإتحاد في الشرق الأوسط، ويعزز من الجهود الدولية الرامية لمنع ايران من تصنيع القنبلة النووية.

المطلب الخامس: تركيا مع الدول

العربية

إن الدور التركي بدا واضحا في ظل سياسة تعدد الأبعاد التركية الجديدة وانطلاقا من سياستها المتوازنة بين الجميع. ويشكل العراق أحد الملفات الأساسية في تحديد طبيعة العلاقة بين تركيا وجوار العراق العربي والإيراني ولهذا إتبعته تركيا في العراق سياسة "الإنتظار" لتكشف لواشنطن أن الاستقرار هناك لا يستقيم الا بأخذ هواجس دول الجوار بعين الإعتبار، وفي مقدمتها تركيا وسوريا

تركيا، وتحويلها إلى إسرائيل ثانية، لأن ذلك لا يتعارض فحسب مع إعتبارات الجغرافية والتاريخ والثقافة، ولكنها أيضا، مع مصالح الدول العربية في بناء وتطوير علاقات طبيعية مع دول الجوار الطبيعي. وهذا يتطلب "مجموعة تدابير تجمع بين تدابير تعاونية، وأخرى تصارعية. وليس المقصود بالتصارعية، الدعوة إلى خوض صراع أو حرب ضد تركيا، وإنما ممارسة أشكال متنوعة من الضغط والتأثير فيها كي تعيد حساباتها في مواقفها الحالية إزاء الدول العربية، وكذلك إلى تدابير إضافية مساندة للتحرك العربي كالتعاون مع اليونان وإيران.

الهوامش:

- 1- بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، ط3، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1996، ص 648.
- 2- نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيايلى، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 15، 1997، ص 92.
- 3- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، منشورات (ELGA)، مالطا، جامعة الفاتح، طرابلس، 1994، ص 80-81.
- 4- محمد ياس خضير الغريبي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (2010-1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 2010، ص 151.
- 5- احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة ، محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 169-170.

- نحن بحاجة للشفافية والمساءلة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية المؤسسات الاجتماعية، ومؤسسات الدولة ف" الثورة لا تعني الدمار".

- يجب تأمين سلامة أراضي بلدان المنطقة ووحدة، ويجب أن تقاد هذه العملية بواسطة شعب كل دولة.

وانطلاقا من هذه المبادئ ولغرض تنفيذها على أرض الواقع من خلال إعداد خطة وفق رؤية تستند على "الثقة بالنفس". "إن هذه المنطقة ملكنا، ونحن من سيعيد بناءها " إضافة إلى مجموعة من الإجراءات الضرورية لمعالجة الحالة الإنتقالية حيث يقترح "داوود اوغلو" ما يأتي

نحن بحاجة إلى خطة طوارئ لإنقاذ حياة الناس.

نحن بحاجة إلى إعادة بناء، واستعادة النظم السياسية في المنطقة، وسنعيد بناء منازلنا بعد تعرضها إلى زلزال "تسونامي".

الخاتمة

وهنا يمكن القول، أنه على الرغم من حساسية بعض القوى الإقليمية مثل مصر والسعودية وايران، من الدور التركي المتنامي في الشرق الأوسط، إلا أن كل الأطراف ترحب به في لحظة إحتياجها إلى أداة تواصل ولو غير مباشر مع الخصوم حول أكثر من قضية خلافية. لهذا فان المطلوب عربيا، ليس خسارة

- 6- باسم عبد العزيز الساعاتي "جغرافية تركيا" في د. ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، 1988 ، ص20-21.
- 7- عبد الزهرة شلش العتاي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص109-111.
- 8- وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني العدد الخامس والسادس، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2004، ص5.
- 9- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008، 146.
- 10- علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو- استراتيجية النموذج الإقليمي والاتقاء العالمي، في محمد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.
- 11- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مرجع سبق ذكره، ص52 .
- 12- إبراهيم خليل العلاف وآخرون ، تركيا المعاصرة ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1987 ، ص101-102 .
- 13- ثامر كامل محمد ، العلاقات التركية والشرق الأوسط ، دراسات دولية ، العدد14 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص 43-44 .
- 14- عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة ، ط1، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية)، 2008 ، ص 147 .
- 15- جرت العادة أن يكلف رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من بين أعضاء الكتلة البرلمانية الأكبر الفائزة في الانتخابات ، ولكن بإمكانه تكليف شخصي آخر لا ينتمي إلى الكتلة البرلمانية الأكبر الفائزة بالانتخابات البرلمانية لتشكيل الحكومة ، وهذا ما قام له الرئيس السابق سليمان ديميريل عقب انتخابات 24 /12/ 1995 أبان تحالف اليمين واليسار بمنح حزب الرفاه ذي التوجهات الإسلامية والذي فاز بالانتخابات التشريعية من الدخول إلى السلطة
- 16- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، ط1 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1998 ، ص21.
- 17- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص15.
- 18- عقيل سعيد محفوظ، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009 ، ص122.
- 19- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 119.
- 20- عبد الزهرة شلش العتاي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية، ط1 ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 2002 ، ص 183-184.
- 21- خليل عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
- 22- إبراهيم خليل العلاف ، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية الصهيونية 1948-1999 ، مجلة دراسات سياسية العدد 2 ، بغداد ، 1999 ، ص 484.
- 23- نفس المرجع، ص 483.
- 24- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 277
- 25- محمد ياس خضير ، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003م (الواقع واتجاهات المستقبل) مجلة قضايا سياسية، بغداد، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، المجلد 4 ، العددان 23 و 24 ، 2001 ، ص 79.
- 26- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داوود الواسطي وحمد حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص503.
- 27- حوار مع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، برنامج ضيف وحوار، على قناة العربية، 11-06-2005، نقلا عن محمد ياس خضير الغريبي مرجع سبق ذكره، ص99.
- 28- محمد ياس خضير الغريبي، مرجع سبق ذكره، ص100.
- 29- معتصم محمد عودة الله، جغرافية العالم الجديد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص167.

- 41- محمد نور الدين، تركيا الى أين؟ دور وتحديات، المستقبل العربي، العدد287، يناير2003، ص49.
- 42- محمد نور الدين ، تركيا والثورات العربية وسياسات مركبة تنهي العمق الاستراتيجي ، مجلة شؤون عربية – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 146 ، صيف 2011، ص13.
- 43- بول سالم ، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية من التحول ، مجلة مستقبل العربي ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد 398 ، 2012 ، ص156.
- 30- علي جلال معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج الجوانب السياسية والاقتصادية ، مجلة شؤون عربية ، العدد69 ، 1992 ، ص16-17.
- 31- حيدر عبد الجبار حسوني الحفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2009، ص39-40.
- 32- خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية: مصالح استراتيجية متبادلة، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009، ص149.
- 33 - Ferrel Heady, Arab and Turkey Relation, New York : Macel Dekker, inc, 2006, p85
- 34 - Bullent Aras, Rabia Karakaya, Polt, Turkey and The Middle East :Frontiers of The New Geographic Imagination ,Australian Journal of Foreign Affairs, 2007, p59.
- 35 - Graham Fuller, The New Turkish Republic :Turkey as Apivotal state in The Muslim World, Washington DC ,United States Institute of Peace, 2008, p45.
- 36- لى خضر الإمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأيدها في سياساتها تجاه منطقة الخليج في الفترة (1990-2003) ، ط1 أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005، ص106.
- 37- محرم أكشي، في اسيا الوسطى والقوقاز... تأمين لجسور الطاقة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2010، ص202.
- 38- روسيا اليوم، العلاقات الروسية التركية باتت استراتيجية، 9-1-2016، متاح على الرابط التالي <http://www.arabic.rt.com/news-all-news/print/47373>
- 39- فراقداود سلمان، "العلاقات التركية الإيرانية"، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، كلية العلوم السياسية، عدد15، مارس2012، ص21.
- 40- محمد خواجه، "المثلث العربي-الإيراني-التركي واقع وأفاق"، شؤون الأوسط، عدد119، صيف2005، ص253-254.

